احتجاجات أمام مقري البرلمان ومجلس الوزراء وصدامات دامية في «الوادي الجديد»

الحكومة المصرية تحذر من تدخل الجيش لاستعادة زمام الأمور

■،، القاهرة/وكالات

لم تهدأ الاحتجاجات في مصر في يومها السادس عشر أمس حيث اعتصم آلاف المتظاهرين أمام مقري مجلس الشعب ومجلس الوزراء في القاهرة. في وقت حذرت الحكومة المصرية من حدوث فوضى وتدخل الجيش لاستعادة زمام الأمور مما يؤدي إلى وضع في غاية الخطورة.

ولم تمنع قوات الجيش المصري معتصمي ميدان التحرير من التحرك إلى مقري مجلس الشعب والحكومة والتظاهر هناك. وقال شهود عيان إن نحو ألف متظاهر تحركوا في مسيرتين تحمل إحداهما علما لمصر طوله أمتار.

ولم تقع أعمال عنف بين قوات الأمن والمتظاهرين الذين اكتفوا بالاعتصام أمام مدخل مجلس الشعب مثل زملائهم المرابطين في ميدان التحرير. فيما نقل مجلس الوزراء اجتماعه من مقر الحكومة في شارع القصر العيني إلى مقر وزارة الطيران المدني في مدينة نصر.

وقال محتجون إن المنظمين يعكفون على خطط للانتقال إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون التابع للحكومة غدا الجمعة وهو اليوم الذي يعتزم فيه المتظاهرون القيام بتظاهرة مليونية. ويقع مبنى الإذاعة والتلفزيون الذي تحيط به ناقلات الجند التابعة للقوات المسلحة على كورنيش النيل شمال ميدان التحرير.

من جهة ثانية، قالت مصادر أمنية وشهود عيان أن المواجهات التي تدور بين محتجين والشرطة في مدينة الخارجة عاصمة محافظة الوادي الجديد جنوب غربي القاهرة لليوم الثاني قد أدت إلى مصرع خمسة أشخاص وإصابة ١١ آخرين. كما قطع محتجون لساعات طريق القاهرة- أسوان الزراعي عند قرية بمحافظة أسيوط.

وأوضحت المصادر "ان الشرطة أطلقت النار على المحتجين خلال توجههم في ساعة مبكرة إلى مديرية أمن محافظة الوادي الجديد التي توجد في مدينة الخارجة للاحتجاج على وفاة مصاب من بين أكثر من ٦٠ أصيبوا في اشتباكات وقعت في المدينة مساء الاثنين. فيما أشارت مصادر أخرى إلى ارتفاع الحصيلة إلى ٥ قتلى وأكثر من ١٠٠ جريح.

وأضافت المصادر "أن المحتجين أشعلوا النار في إدارة المرور وإدارة الدفاع المدني ونحو ١١ سيارة تابعة للإدارة، كما أشعلوا النار في مبنى المحكمة ومبنى النيابة العامة ومبنى للنيابة الإدارية وجزء من مقر الحزب الوطني الحاكم في المدينة.

وقال شهود عيان إن محتجين يطالبون بالحصول على مساكن من الحكومة حطموا أمس الواجهة الزجاجية لمبنى ديوان عام محافظة بورسعيد وأشعلوا فيه النار، كما أشعلوا النار في سيارة المحافظ الحكومية. وقامت قوات الجيش بإخلاء مبنى ديوان عام المحافظة من العاملين فيه.

وفي مدينة كفر الشيخ، رشق مئات الشبان مقر مديرية القوى العاملة في المدينة بالحجارة مما أدى إلى تهشم واجهته الزجاجية بعد أن قال عدد منهم إنهم عثروا على طلبات تشغيل قدموها قبل يومين إلى المديرية في صناديق قمامة.

وقال شهود عيان ونقابيون إن آلاف العاملين في الحكومة وشركات القطاع العام وشركات قطاع خاص شاركوا أمس في عشرات الإضرابات والاعتصامات مطالبين بزيادات في الأجور أو تحسين ظروف العمل أو تحويل عقود عمل مؤقتة إلى عقود دائمة في محافظات من بينها القاهرة وحلوان والسويس والبحيرة والإسكندرية والقليوبية.

وشهد مطار القاهرة الدولي أمس ثالث تظاهرة خلال ٢٤ ساعة عندما طالب المئات من العمالة المؤقتة بشركات "مصر للطيران" بتثبيتهم. واجتمع وزير الطيران إبراهيم مناع مع المحتجين للاستماع لمطالبهم ووعدهم ببحثها ومنحهم جميع حقوقهم.

واستعرض رئيس الوزراء المصري الفريق أحمد شفيق خلال لقائه أمس رؤساء الغرف الصناعية واتحاد الغرف التجارية ورؤساء المجالس التصديرية الأوضاع في تلك القطاعات التي تأثرت سلبياً وتوقف العمل فيها نتيجة الأحداث وكيفية التعامل مع الموقف.

وأشار رئيس اتحاد الصناعات المصرية جلال الزوربا إلى انه طرأ تحسن تدريجي على طاقة هذه المصانع خلال الأيام الماضية لتعمل بطاقة ٨٠٪ وإن كان هناك بعض المصانع التي تعمل بنظام "الورديات" لم تصل بعد إلى طاقتها القصوى بسبب حظر التجول. وأوضح أنه أكد لرئيس الوزراء الالتزام بعدم تسريح أي من العمال في قطاع الصناعة الذي يضم ٧٠ ألف منشأة صناعية ودفع أجور العمال مهما كانت الظروف.

وقالت وزيرة التجارة والصناعة سميحة فوزي: إن كل أجهزة الوزارة ستعمل خلال الفترة المقبلة على مساعدة صناع وتجار مصر والمصدرين لاستعادة معدلات نمو الاقتصاد القومي إلى ما قبل ٢٥ يناير الماضي.

على صعيد آخر دعا وزير الخارجية المصري أحمد أبوالغيط إلى الحفاظ على الدستور لحماية البلاد من الفوضى، محذرا في الوقت نفسه من حدوث فوضى وتدخل الجيش لاستعادة زمام الأمور مما يفضي إلى وضع في غاية الخطورة.

وقال: "يجب أن نحافظ على الدستور حتى لو تم تعديله، لأنه عندما نسير في عملية دستورية نحمي البلد من محاولة بعض المغامرين الأخذ بالسلطة والإشراف على العملية الانتقالية، وإذا حدث فإن الدستور ليس في إطار العمل، وبالتالي سنجد القوات المسلحة مضطرة للدفاع عن الدستور والأمن القومي المصري طبقا للقسم ونجد أنفسنا في وضع غاية الخطورة".

دعوات إلى تنظيم تظاهرات واسعة في بغداد من أجل التغيير

١٥ قتيلا و١٢٦ جريحا في تفجيرات بالعراق

■،، بغداد/وكالات

قتل ١٥ شخصا وأصيب ١٢٦ آخرون أمس في تفجيرات أكبرها انفجار ٣ سيارات مفخخة في محافظة التأميم، واعتقلت الشرطة ٣٤ مطلوبا، فيما تظاهر المئات في محافظتي بابل والنجف مطالبين بتحسين الأوضاع المعيشية ومكافحة البطالة والفساد، وسط دعوات عبر المواقع الاليكترونية للعراقيين للمشاركة بتظاهرات واسعة واحتجاجية يوم الجمعة ٢٥ فبراير الجاري في ساحة التحرير وسط بغداد، من أجل التغيير.

واستهدفت ثلاث سيارات مفخخة يقود إحداها انتحاري في كركوك بمحافظة التأميم، مقرا لميليشيا الأمن الكردي "الأسايش" وموكب مدير شرطة النجدة، عن مقتل ١١ شخصا وإصابة ١٠٤ أشخاص بينهم عشرة في حالة خطرة، ومنهم عناصر أمنية ومدير شرطة النجدة.

وقالت الشرطة "انفجرت سيارة محملة بالألبان بجوار مقر الأسايش، في حي الواسطي مما أدى إلى تدمير المبنى وموقع يستخدم كمخزن للألبان واللحوم".

وأضافت "بعد دقيقة من الانفجار الأول، انفجرت سيارة ثانية أخرى على بعد أمتار أمام واجهة الجبهة التركمانية العراقية، مستهدفة دورية للشرطة العراقية، وبعدها انفجرت سيارة ثالثة أخرى مستهدفة مركبات للشرطة على بعد ٥٠٠ متر من التفجير الأول".

وأكدت الشرطة أن معظم حالات المصابين خطرة للغاية ومن المرجح أن ترتفع حصيلة القتلى. وفي حادث آخر بكركوك قتل شخص وأصيب آخر بعملية اختطاف تعرضا لها في منطقة خان التمر وسط كركوك.

وفي بغداد أصيب ثلاثة من عناصر الشرطة بانفجار عبوة في منطقة الغزالية غرب بغداد. وأصيب ستة أشخاص في حي جميلة شرق بغداد بانفجار قنبلة، فيما أدى انفجار قنبلة ثانية إلى إصابة شخصين في حي الأعظمية شمال بغداد.

وأصيب شخصان بجروح خطرة بانفجار عبوة في منطقة التاجي شمال بغداد. كما أصيب شخصان بجروح خطرة بانفجار عبوة في منطقة الطارمية شمال العاصمة.

وفي تلعفر التابعة لمحافظة نينوى أدى انفجار قنبلة مزروعة على الطريق قرب دورية للجيش العراقي إلى مقتل جنديين عراقيين وإصابة اثنين آخرين.

وقتل مدني بانفجار عبوة لاصقة زرعت في سيارته وسط الفلوجة بمحافظة الأنبار. وفي حادث آخر أصيب ضابط و٣ جنود بانفجار عبوة لدى مرور دورية للجيش العراقي في ناحية الكرمة بالفلوجة.

إلى ذلك اعتقلت الشرطة ٢٧ مطلوبا بعمليات أمنية في محافظة ديالى. كما اعتقلت الشرطة ٧ من تنظيم "القاعدة" غرب كربلاء، فيما عثرت شرطة صلاح الدين على مخبأ للأعتدة غرب تكريت.

ودعا نائب الرئيس العراقي عادل عبدالمهدي أجهزة الأمن أمس إلى سد الثغرات ومنع تسلل الجماعات المسلحة لتنفيذ جرائمها.

وقال في بيان صحفي "إن هذه الجرائم البشعة تستهدف زعزعة الأوضاع في البلد وإرباك العملية السياسية وتعطيل برامج الإعمار والتنمية".

وطالب "بالعمل سريعا لسد جميع ثغرات الأمن التي يتسلل منها الإرهابيون عن طريق تكثيف الجهد الاستخباراتي المنظم والمستند للمعلومات الدقيقة، وإيجاد التنسيق التام بين مختلف أجهزة الأمن والاستخبارات".

وفي شأن آخر تظاهر أكثر من ٣٠٠ عراقي في الحلة بمحافظة بابل أمس للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية ومحاربة البطالة والفساد الإداري والمالي في الدوائر الحكومية.

وطالب المتظاهرون الحكومة العراقية بتوفير فرص العمل وتحسين الأحوال المعيشية ومحاربة الفساد، كما طالبوا بإقالة مجلس محافظة بابل والمجالس البلدية في الأقضية والنواحي، كضمان لتنفيذ مطالبهم.

كما تظاهر المئات من أهالي محافظة النجف أمس احتجاجا على سوء الخدمات، مطالبين بتحسين مفردات البطاقة التموينية ومحاسبة المفسدين في المؤسسات الحكومية وتقديمهم للعدالة والكشف عن مصير الأموال التي صرفت خلال السنوات الثلاث الماضية.

وانتشرت دعوات عبر المواقع الاليكترونية للعراقيين للمشاركة في تظاهرات واسعة أطلق عليها "ثورة الغضب العراقي"، وذلك يوم الجمعة الموافق ٢٥ فبراير الجاري في ساحة التحرير وسط بغداد.

ودعا بيان نشر على مواقع الكترونية "العراقيين العاطلين عن العمل والمثقفين والمسحوقين وخريجي الجامعات العراقية والعالمية الذين تحولوا إلى ربات بيوت وملايين العاطلين عن العمل وملايين الأرامل والأيتام إلى الخروج في تظاهرات عارمة يوم الجمعة ٢٥ فبراير الحالي في ساحة التحرير بوسط بغداد".

وذكرت صحيفة "البينة الجديدة" اليومية المستقلة أن الجهة الداعية إلى التظاهرة سمتها بأنها "ثورة الغضب العراقي من أجل التغيير والحرية والديمقراطية الصادقة"، مشيرة إلى أن المتظاهرين سيلوحون بلافتات تشير إلى "أننا نحمل على ظهورنا ما يقارب ١٠٠ مليار دولار سنويا من واردات النفط والتجارة والسياحة ولا زلنا نأكل البصل إن وجد".

وأشارت الصحيفة إلى أنه "تم إبلاغ الآلاف من الشباب الواعي عن طريق الرسائل الاليكترونية والفيس بوك، كما وجهت تلك الرسائل النداء لقوات الجيش والشرطة أن يكونوا حماة للوطن والشعب"، وأن يقفوا إلى جانب الثورة الشعبية.

وذكر البيان أن التظاهرة ستطالب بإلغاء امتيازات البرلمانيين وتحديد رواتبهم ورفع رجال الحماية الذين يحرسونهم ليكونوا قدوة للشعب.

رفع الحظر عن الأحزاب السياسية خلال أيام

البرلمان التونسي يمنح الرئيس بالوكالة صلاحيات إضافية

■،، تونس/وكالات

اعتمد مجلس المستشارين التونسي أمس بالاجماع قانونا يسمح للرئيس بالوكالة فؤاد المبزع بأن يحكم عبر مراسيم اشتراعية ملتفا بذلك على البرلمان بمجلسيه الموروث عن حقبة بن علي.

والنص الذي تم التصويت عليه الاثنين في الجمعية الوطنية، اعتمد برفع الايدي بغالبية أصوات أعضاء مجلس المستشارين الـ٦٨ الذين حضروا الجلسة بدون امتناع أي منهم عن التصويت، حسبما علمت وكالة الصحافة الفرنسية.

وطلب رئيس الوزراء محمد الغنوشي من أعضاء المجلس عند عرضه هذا المشروع في مستهل النقاشات صباح الاربعاء الموافقة عليه للسماح للحكومة بالعمل، كما طلب منح حكومته بعض الوقت من التونسيين الذين بدأ ينفد صبرهم.

وأصيب شاب بجروح طفيفة في وسط تونس بشظايا رصاصة، في وقت حاول العسكريون ضبط مئات الأشخاص بينهم معوقون كانوا متجمعين أمام مكتب للمساعدة الاجتماعية بانتظار معونة تتراوح قيمتها بين ٣٠ و١٥٠ دينارا بين ٢١ دولارا و١,٦ دولارات.

والثلاثاء دخل ٤٠٠ إلى ٥٠٠ شخص مقر ولاية تونس للمطالبة بوظائف ومساعدات اجتماعية.

وقال الغنوشي أمام أعضاء مجلس المستشارين: نخضع لضغوط اجتماعية بسبب مطالب الشعب بتحسين أوضاعه، لكن علينا أن نأخذ في الاعتبار أن الدولة غير قادرة بعد على تلبية هذه المطالب في الوقت الراهن، لا نملك عصا سحرية، متحدثا عن انفجار اجتماعي.

كما اعلن الغنوشي تشريع الأحزاب السياسية المحظورة في ظل نظام بن علي خلال أيام.

ولم يسم الغنوشي هذه الأحزاب الا أن الحركة الإسلامية النهضة التي يتزعمها راشد الغنوشي إجراء انتخابات خلال ستة أشهر لكن من دون تحديد أي موعد بعد وسط تزايد الأصوات التي تؤكد أن هذه المهلة غير واقعية.

واغتنم عضو مستقل في مجلس المستشارين فرصة الجلسة للتشكيك في شرعية وجود رئيس الوزراء على رأس الحكومة التي تم تشكيلها بعد سقوط الرئيس السابق زين العابدين بن علي في ١٤ يناير.

وقال رضا الملولي متوجها للغنوشي الذي شغل على مدى ١١ عاما متتاليا منصب رئيس الوزراء ابان حكم الرئيس السابق لا يمكنكم أن تكونوا في حكومة الثورة، لا تقولوا لي انكم لم تكونوا على علم بما جرى في عهد بن علي.

وهذا القانون يتيح للرئيس المبزع اصدار مراسيم اشتراعية تتعلق خصوصا بالعفو العام والنصوص الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتنظيم الأحزاب السياسية وكذلك إصلاح القانون الانتخابي.

ويفترض الآن أن يصادق الرئيس على النص بعد اعتماده من قبل مجلسي البرلمان ثم أن ينشر في الجريدة الرسمية.

وقال رئيس الوزراء في مداخلة ثانية لاقت تصفيقا حارا من الحاضرين أن الاستهداف السياسي خطر يهدد تونس.

ودعا التونسيين مجددا إلى العودة إلى العمل بعد الانفجار الاجتماعي الذي عطل العملية السياسية والاقتصادية متسببا بخسائر كبيرة للبلاد.

وفي الداخل التونسي، لا تزال الحكومة خاضعة لضغوط كبيرة منذ قيامها قبل أسبوع بالأشخاص المعينين ينتمون إلى التجمع الدستوري الديموقراطي حزب بن علي أو قريبون منه.

وكان الوالي الجديد لمنطقة سوسة ١٥٠ كلم جنوب العاصمة التونسية اضطر الثلاثاء إلى مغادرة مكتبه بعد مهاجمته من قبل جموع غاضبة تطالب برحيله بسبب انتمائه إلى حزب بن علي.

وفي مدينة المنستير السياحية المجاورة، طالب متظاهرون للأسباب نفسها، وتكرر المشهد في مدنين جنوب حيث تجمع مئات الأشخاص أمام مقر الولاية.

وكتبت صحيفة لابرس التونسية الثلاثاء بتهكم الشعب يعرف أن يقرأ السير الذاتية.

ونفى "عسكري" صحة أنباء حول نية المؤسسة العسكرية التونسية ،التي استدعت قوات الاحتياط، إعلان حالة "الطوارئ القصوى" في البلاد تمهيدا للاستيلاء على السلطة.

ونقل موقع "التونسية" الإلكتروني الإخباري عن "مصدر عسكري" تونسي لم يذكر اسمه أن "استدعاء جنود الاحتياط من البحرية وجيش البر والطيران لا يمكن فهمه على أنه استعداد من المؤسسة العسكرية للانقضاض على الحكم عبر الإعلان عن حالة الطوارئ القصوى التي تعني حظر التجول وحل البرلمان وتوقف المؤسسات العمومية".

وقال المصدر إن "كل ما في الأمر أن عناصر الجيش الوطني انتابها التعب الشديد وبات لزاما منحها قسطا من الراحة حتى تستعيد أنفاسها ناهيك وأنها طوال شهر كامل كانت موجودة لحفظ النظام".

وأضاف أن "الجيش لو أراد فعلا تسلم مقاليد الحكم لنالها منذ يوم ١٤ يناير الماضي "تاريخ الإطاحة بالرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي وهربه إلى السعودية" ولم يكن بحاجة لانتظار كل هذه المدة خصوصا وأن الكثيرين يهولون الأمور".

من ناحيتها أعلنت وزارة الدفاع التونسية، في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية، أنها "رأت أن توجه الدعوة إلى عدد محدود من جيش الاحتياط لتمكين العسكريين العاملين على الميدان من أخذ نصيب من الراحة"، مشيرة إلى أن "العسكريين يعملون ٢٤ ساعة في هذه الفترة الدقيقة ولم يتمتعوا بالراحة اللازمة التي تمكنهم من القيام بواجبهم في ظروف ملائمة".

وذكرت الوزارة إنها "ترمي من وراء هذا الإجراء إلى مزيد من دعم حماية الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة والمؤسسات الحساسة لإعادة الطمأنينة في نفوس المواطنين حتى ينصرفوا إلى عملهم دون خوف".

وقالت وزارة الدفاع، في بيانها، إن "عمليات حفظ النظام تتم بالتنسيق التام مع قوات الأمن الداخلي وهو ما مكن معظم ولايات الجمهورية من استعادة هدوئها".

يذكر أن تونس أعلنت منذ يوم ١٤ يناير ٢٠١١م حالة الطوارئ بسبب انفلات الوضع الأمني في البلاد.

«الاخوان» لم يحسموا موقفهم من الحوار

اتفاق على تعديل ٦ مواد من الدستور المصري

■،، القاهرة/وكالات

اتفقت اللجنة المكلفة بقرار من الرئيس المصري حسني مبارك لدراسة واقتراح التعديلات الدستورية في اجتماعها أمس برئاسة رئيس محكمة النقض المستشار سري صيام على تعديل ٦ مواد من الدستور هي "المادة ٧٦ المتعلقة بشروط الترشيح لانتخابات الرئاسة، والمادة ٧٧ المتعلقة بفترات الرئاسة، والمادة ٨٨ المتعلقة بالإشراف على الانتخابات التشريعية، والمادة ٩٣ المتعلقة باختصاص البرلمان بالفصل في صحة عضوية أعضائه، والمادة ١٧٩ الخاصة بمكافحة الإرهاب، والمادة ١٨٩ الخاصة بحق رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من الدستور".

واتفقت اللجنة التي تضم ١٠ أعضاء من أقدم نواب رئيس محكمة النقض وأقدم نائبين لرئيس مجلس الدولة ونائبين من نواب المحكمة الدستورية و٤ من فقهاء الدستور والقانون على الانتهاء من أي مواد دستورية أخرى في اجتماعها السبت المقبل، على أن تشرع في إعداد الاقتراحات بالتعديلات اللازمة في المواد الدستورية.

إلى ذلك، رفضت جماعة "الإخوان المسلمين" أمس اللجنة التي كلفها مبارك إعداد مشروع تعديلات دستورية، وقال القيادي محمد مرسي في مؤتمر صحفي "انها محاولة للالتفاف حول الإرادة الشعبية لذلك نحن نرفضها".

ولم يوضح مرسي ما إذا كانت الجماعة التي وافقت على الحوار مع نائب الرئيس عمر سليمان وحضرت جلسته الأولى الأحد الماضي ستستمر فيه أم لا، وقال مرسي "مازلنا نقيم الجلسة التدشينية للحوار ونحتاج لأيام لتقييم الوضع كله".

أما القيادي الاخواني عصام العريان فأوضح أن ممثلي الجماعة في الحوار لم يوقعوا على البيان الذي أعلن في ختامه ونص على إجراء تعديل دستوري لبعض مواد الدستور".

الجنايات المصرية تحسم قرار منع سفر وزراء اليوم

■،، القاهرة/وكالات

قررت محكمة جنايات أمن الدولة العليا طوارئ بالقاهرة أمس تأجيل النظر في قرار المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام بمنع وزراء الداخلية والسياحة والإسكان والتجارة والصناعة السابقين ورجل الأعمال أحمد عز من السفر وتجميد حساباتهم البنكية إلى جلسة اليوم.وجاء قرار التأجيل لإعلان من وردت أسماؤهم في قرار النائب العام بحضور الجلسة وتقديم دفاعهم ودفوعهم قبل الفصل في تأييد القرار أو إلغائه.

بدراوي يوجه رسالة إلى الحزب الوطني

■،، القاهرة /وكالات

وجه الأمين العام للحزب الوطني الحاكم في مصر حسام بدراوي أمس رسالة إلى أعضاء الحزب، ووصفه بأنه قوي ومتماسك وأن معدن المؤسسات السياسية الكبرى يظهر وقت الأزمات. وقال بدراوي انه سيلتقي مع أمانات الحزب بالمحافظات تباعاً خلال العشرة أيام المقبلة، كما سيلتقي بالهيئة البرلمانية للحزب في مجموعات خلال الأسبوع المقبل، وأشار إلى أن الحزب سيخوض الانتخابات التكميلية خلال فترة وجيزة، وأنه يعد نفسه وكوادره بشكل جديد ومختلف». وأكد على احترام الحزب لمبدأ التعددية السياسية، وقال «إن الحزب يسعى إلى انتخابات نزيهة، ويدعو كافة القوى الوطنية إلى الانتقال السلمي للسلطة في إطار احترام الدستور والقانون».

استقالة وزير الثقافة المصري الجديد لأسباب صحية

■،، القاهرة /وكالات

صرح وزير الثقافة المصري الجديد جابر عصفور لوكالة "فرانس" برس أمس بأنه قدم استقالته من منصبه لأسباب صحية.

إلى ذلك قام عشرات من العاملين في قطاع الآثار في وزارة الثقافة المصرية بالتظاهر والاعتصام أمام وزارة الآثار الجديدة أمس مطالبين بأبعاد فاروق عبد السلام مدير مكتب وزير الثقافة السابق فاروق حسني عن المشاريع الخاصة بالآثار المصرية مثل المتحف المصري الكبير وترميم القاهرة الإسلامية اللذين يشرف عليهما. كما طالب المتظاهرون وزير الآثار زاهي حواس بتعيين العاملين في الآثار وتثبيتهم ضمن ملاك الوزارة إلى جانب تعيين خريجي الآثار الجدد.

والتقى حواس بالمتظاهرين وأكد لهم انه تم بالفعل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتثبيت العمالة الموسمية وذلك منذ يناير الماضي. وأشار إلى انه يتم أيضا دراسة إمكانية تعيين الخريجين الجدد عقب استقرار الأوضاع في مصر وإعادة افتتاح المناطق الأثرية للعمل وعودة الحركة السياحية إلى طبيعتها.

من جهة ثانية، نفى رئيس قطاع الآثار الفرعونية في الوزارة صبري عبد العزيز وجود أي اقتحام أو حرائق في متحف الوادي الجديد.

ضبط ٢٣٩ سجيناً هارباً

■،، القاهرة/وكالات

تمكنت الأجهزة الأمنية المصرية أمس من ضبط ٢٣٩ سجينا هاربا من سجون مختلفة و٣١٥ قطعة سلاح متنوعة. كما قام ٢٤ سجينا هاربا من سجون مختلفة بتسليم أنفسهم إلى قطاع مصلحة السجون ومديريات الأمن. وكان نائب الرئيس المصري عمر سليمان كشف أن متشددين لهم صلات بتنظيم "القاعدة" الإرهابي كانوا بين آلاف السجناء الذين فروا من السجون المصرية أثناء الاضطرابات الأخيرة. وقال سليمان "إن بعض الفارين ينتمون إلى تنظيمات جهادية لم تغير أفكارها ولم توافق على نبذ العنف". وأضاف "أن جهاز الاستخبارات المصري بذل جهدا لتسليم هؤلاء من الخارج وهم مرتبطون بقيادات خارجية وخاصة تنظيم القاعدة، وأضاف أن من بين الهاربين سجناء لم يوافقوا على مبادرة وقف العنف وما زالوا مقتنعين بأن المجتمع كافر وهذا تهديد كبير للمجتمع.

تحقيق عاجل في مقتل صحفي خلال الأحداث

■،، القاهرة/وكالات

قرر النائب العام المصري المستشار عبدالمجيد محمود فتح تحقيق عاجل أمس حول مقتل أحمد محمود الصحفي بجريدة التعاون التي تصدر عن مؤسسة الأهرام والذي لقي مصرعه أثناء تغطيته الصحفية لأحداث ٢٥ يناير الماضي.

كما قرر المستشار ممدوح وحيد رأفت المحامي العام لنيابات جنوب القاهرة استكمال التحقيق اليوم لسماع أقوال نقيب الصحفيين وزوجة القتيل والاطلاع على قائمة الشهود تمهيداً لاستدعائهم لسماع أقوالهم في البلاغ الذي تقدم به نقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد إلى كل من رئيس الوزراء الفريق أحمد شفيق، والنائب العام عبدالمجيد محمود بضرورة فتح تحقيق عاجل حول مقتل الصحفي محمود.